### بعد التشاور مع مكتب المجلس والنواب وسمو رئيس الوزراء

# الغانم : جلسة غير عادية الثلاثاء المقبل .. واستجواب الشيتان على جدول أعمالها

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إنه سيتم توجيه دعوة لعقد جلسة غير عادية يوم الثلاثاء المقبل، لافتا الى أن استجواب وزير المالية سيكون مدرجا على جدول أعمال الجلسة.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي عقب اجتماع مكتب المجلس" بالنسبة لموضوع الجلسات، فبعد التشاور مع الأخت والأخوة في مكتب المجلس والأخوة النواب وأيضاً سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد فستوجه دعوة لعقد جلسة غير عادية يوم الثلاثاء الأسبوع القادم".

وذكر الغانم ان الاستجواب سيكون مدرجاً على جدول أعمال أول جلسة قادمة وبالتالي سيكون مدرجاً على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء القادم.

يذكر أن النائب رياض العدساني تقدم في 30 يونيو الماضي باستجواب إلى وزير المالية براك الشيتان مكون من 3 محاور.

من جهة أخرى قال الغانم أن هناك فرقا بين حرية الرأي وبين الطعن بالذمم والشخوص، مؤكدا ان لجوءه إلى القضاء بعد الاتهامات الخطيرة التي تضمنها بيان حركة (حشد) في فبراير الماضي ليس له علاقة بحرية الرأي أو تكميم الأفواه وإنما هو حق كفله الدستور الكويتي.

## هناك فرق بين حرية الرأي وبين الطعن بالذمم والشخوص ولجأت إلى القضاء العادل

مرزوق الغانم

## الشكوى التي قدمها ليست لها علاقة بحرية التعبير والمغردين كما يحاول البعض تصويرها

## البيان الذي صدر من «حشد» في فبراير يتهمني بالفساد .. ومن حقي أن ألجأ للقضاء

## محاولة تصوير اللجوء إلى القضاء على أنه تكميم للأفواه ليس صحيحاً

واوضح الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس ان الشكوى التي قدمها ليس لها علاقة بحرية الرأي والتعبير والمغردين كما يحاول البعض تصويرها.

وقال الغانم " حرية الرأي هي أن تنتقد أداء برلمانيا أو نهجاً سياسيا أو سلوكا أو موقفاً أو تصويتاً وهذا حق للجميع، ولم أرفع قضية على أي صاحب رأي، لكن أن تطعن في الذمة المالية وتطعن بالأشخاص فهذا موضوع مختلف تمام".

واضاف الغانم " الشكوى التي قدمتها على من هم مسؤولين عن كلام واتهامات لايقبل بها أي أحد منصف او اي احد يقول الحق".

واشار الغانم الى بعض الكلام والاتهامات قائلا " أن يكتب شيء مثل ( الذي يقوده مرزوق بهدف السيطرة على مفاصل الدولة سياسيا وماليا لتحقيق أكبر قدر من التربح غير المشروع، مرزوق ومن خلال تصرفاته، مرزوق وغيره من الأدوات الفاسدة )، فهذا ليس رأي وانما اتهامات صريحة وطعن بالذمم".

وذكر الغانم ان البيان الذي صدر من حركة (حشد) في فبراير يتهم رئيس مجلس الأمة بأنه فاسد ويتربح تربحا غير مشروع، مضيفا " من حقي أمام المجتمع الكويتي وأمام أسرتي وامام الجميع بأن ألجأ للقضاء وفق المادة 166 من الدستور التي تكفل حق التقاضي لكل الناس".

وقال الغانم " أنا واحد من أبناء هذا المجتمع، ولم أنزل إلى مستوى ما جاء في هذا البيان، وإنما لجأت إلى القضاء، فلماذا يحاول البعض أن يحجر علي حتى في اللجوء إلى القضاء ؟؟ ". وذكر الغانم ان الاتهامات التي وجهت اليه بغاية الخطورة ولو صحت لوجب معاقبته عليها، مضيفا " المادة (17) من الدستور تنص على أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، وكان من الواجب عليكم أن تتقدموا إلى الجهات الرقابية سواء (نزاهة) أو النيابة العامة، إن كان رئيس مجلس الأمة يتربح تربحا غير مشروع".

وخاطب الغانم المسؤولين عن البيان قائلا " أنا أساعدكم فإن لم تستطيعون الذهاب إلى النيابة أو نزاهة فأنا أقول لكم تفضلوا واحضروا أدلتكم أمام محراب العدالة القضاء الكويتي الشامخ النزيه في أي قضية والامر مفتوح في اي قضية بها مس بالذمة المالية لرئيس مجلس الأمة أو فيها شبهة تربح غير مشروع أو فساد كما ذكرتم في بيانكم، فأمام القضاء قدموا ما يدلل على اتهاماتكم لأن البينة على من ادعى".

وذكر الغانم " أنا واثق كل الثقة من أني إن شاء الله لم ولن أنزلق إلى هذا المنزلق لأني أقسمت قسما، وانا بار بقسمي وأخاف الله سبحانه وتعالى قبل أن أخشى أي بشر".

واكد الغانم ان محاولة تصوير اللجوء إلى القضاء على أنه تكميم للأفواه ليس صحيحا، مبينا ان حرية التعبير شيء والطعن بالذمة المالية والشخوص شيء آخر مختلف تماما.

وقال في ختام تصريحه " تم اتهامي اتهامات خطيرة ولم انزل إلى نفس المستوى، بل لجأت للقضاء وفق الدستور، فلا أعرف لماذا البعض يغضب من هذا النهج الذي أعتبره نهجاً شرعيا من الدرجة الأولى وديمقراطي ودستوري وتطبيقا لنصوص الدستور وإن شاء الله الشعب الكويتي وأنا بانتظار أدلتكم التي ستقدمونها أمام المحكمة".

### خلال 3 أيام لتسجيل جميع المواطنين المتضررين من أزمة «كورونا»

# «الصحية» البرلمانية : منصة إلكترونية لتسجيل «كويتيون بلا رواتب» .. وصندوق مالي لتعويضهم

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

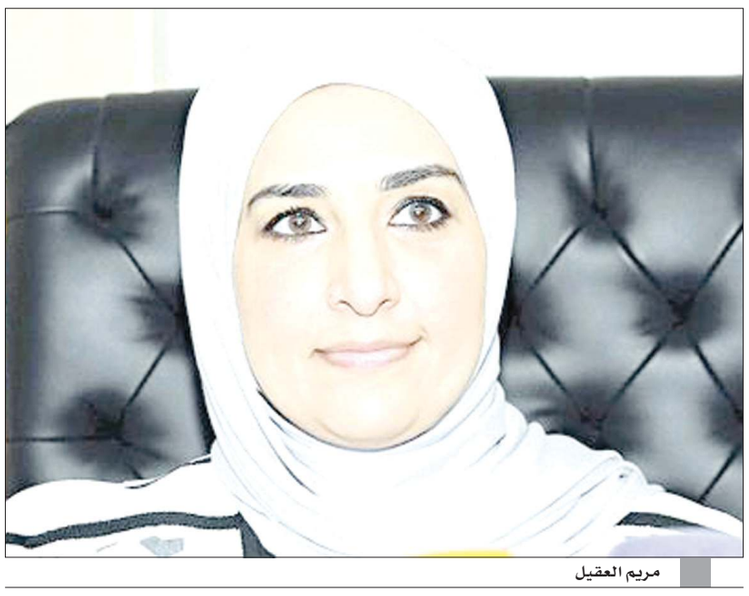

مريم العقيل

ناقشت لجنة الشؤون الصحية خلال اجتماعها أمس تكليف مجلس الأمة للجنة بمتابعة الإجراءات الحكومية لمعالجة قضية "كويتيون بلا رواتب" وذلك بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل وممثلين عن عدد من الجهات المعنية، بالإضافة إلى رئيس حملة "كويتيون بلا رواتب".

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الحكومة ممثلة بوزارة الشؤون اقترحت خلال الاجتماع إنشاء منصة إلكترونية خلال ثلاثة أيام لتسجيل جميع المواطنين المتضررين من أزمة (كورونا)، على أن تقدم الحلول لهؤلاء المواطنين خلال اسبوع واحد من تسجيلهم في المنصة.

وبين أن الوزيرة أكدت للجنة أن المعالجة الحكومية للمواطنين المتضررين المسجلين في المنصة ستكون من تاريخ قرار التعيين أو قرار وزارة الشؤون بصرف المساعدة ولن تشمل الفترة الماضية منذ وقف العمل بالجهات الحكومية بتاريخ ١٢ مارس الماضي.

وأكد أن اللجنة اقترحت إنشاء صندوق مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي ترتبت على أزمة كورونا وصرف رواتب استثنائية عن فترة توقف العمل بالجهات الحكومية منذ تاريخ ١٢ مارس الماضي ولغاية تاريخ ٢٩ يونيو الماضي وهو موعد استئناف العمل في الجهات الحكومية.

وأوضح أن اللجنة من أجل إنصاف المواطنين اقترحت ان يتم تعيين المواطنين وصرف المساعدات لهم عن طريق المنصة الالكترونية، وكذلك أن يتم تعويضهم عن فترة توقف العمل بالجهات الحكومية.

وبين أن اللجنة ستعد تقريرها بهذا الخصوص وتحيله إلى مجلس الأمة.

من جهتها كشفت وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، مريم العقيل، عن مقترح حكومي قدمته وزارة الشؤون الاجتماعية إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في مجلس الأمة بإنشاء منصة إلكترونية تتيح لأي مواطن كويتي متضرر من جائحة كورونا أن يتقدم للمنصة لتسجيل كافة بياناته على أن تقوم الجهات الحكومية لاحقاً بدراسة هذه الحالات وبحث معالجة وضعها المادي من خلال القوانين المعمول بها في الجهات الحكومية المختلفة شريطة ألا يكون لأصحاب هذه الحالات أي مدخول مادي سواء راتب او معاش او مكافأة أو غيرها .

جاء ذلك في تصريح صحافي ادلت به الوزيرة العقيل في اعقاب مشاركتها أمس في اجتماع مع لجنة الشئون الصحية والاجتماعية والعمل بمجلس الامة، مشيرة الى ان الاجتماع كان بدعوة من اللجنة وتم خلاله مناقشة ما أثير بوسائل التواصل الاجتماعي عن وجود مجموعة من الكويتيين ممن تقطعت بهم السبل بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد ، وعدم وجود دخل مادي لهم.

واوضحت انه تم خلال الاجتماع استعراض هذه القضية مع أعضاء اللجنة فضلا عن عرض لبعض الحالات المتضررة خلال الفترة من 2020/3/11 حتى تاريخه.

واكدت العقيل ان الدولة حريصة كل الحرص على ان يتوافر لكافة المواطنين الحياة الكريمة مشيدة في هذا الصدد بالتعاون في هذا الإطار مع مجلس الأمة الموقر لعلاج أي تداعيات من جراء انتشار جائحة كورونا .

## العقيل : بإمكان المتضرر تسجيل بياناته وتقوم الجهات الحكومية بدراستها وبحث معالجة وضعه المادي

## بشرط ألا يكون لأصحاب هذه الحالات أي مدخول مادي سواء راتب أو معاش أو مكافأة أو غيرها

## حريصون كل الحرص على أن يتوافر لجميع المواطنين الحياة الكريمة بالتعاون مع المجلس

### أكد أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع ولن نقبل بأي تقصير في حقهم

# الحويلة يدعو وزيرة الشؤون للتدخل لدى «الإعاقة» لتسهيل أمور «ذوي الهمم» وتنفيذ مطالبهم

محمد الحويلة

دعا النائب د. محمد الحويلة، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، مريم العقيل، بالتدخل وتوجية تعليمات لإدارة الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للتعاون مع ممثلي جمعيات النفع العام والأندية العاملة في مجال الإعاقة ومجلس الإدارة المنتخب منهم لتسهيل أمورهم وتنفيذ مطالبهم وعدم تهميش دورهم الهام لخدمة هذه الفئة العزيزة علينا.

واكد الحويلة أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم جزء لا يتجزأ من المجتمع وأننا لن نقبل بأي تقصير في تقديم الخدمات المستحقة لهم وتوفير احتياجاتهم ومتطلباتهم وعلى الهيئة التعاون وتطبيق وتفعيل مواد القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠م وتطبيق التشريعات والقوانين الصادرة بشأنهم وتطبيق مبدأ الشفافية لأعمال الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

واختتم الحويلة مؤكدًا اننا سنكون دائمًا داعمين لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتبني قضاياهم ومساعدتهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم في كل مراحل حياتهم بما يسهل الحياة أمامهم ولن نقبل أن يتعرضون لأي ظلم.

# العدساني: لن نقبل بانتقاص حقوق الموظفين في الجهات الحكومية

أعلن النائب رياض العدساني تضامنه مع البيان المشترك الصادر من جمعيات ورابطات أعضاء هيئات التدريس بشأن الوثيقة الاقتصادية.

وأعرب العدساني عن التضامن مع كل الموظفين في الجهات الحكومية، مضيفا «لن نقبل الانتقاص من حقوقهم أو مكتسابهم، وسنستخدم الأدوات الدستورية للتصدي لهذه الوثيقة».